



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: الأمان القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

اسم الكاتب: م.د. عادل عبد الحمزة ثجيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/267>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:41 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

م.د. عادل عبد الحمزه ثجيل^(*)

المقدمة

يعير الأمن عن حركة دائمة ومركبة تواكب الحاجات والتطورات الدولية والمجتمعية، بجميع أبعادها وتفاعلاتها ومستوياتها. ليشكل مطلبًا شاملًا للجميع، دولاً، ومجتمعات، وأفراداً. فمسألة الأمن تشكل أحد أهم الدوافع والبواطن التي تحكم في السلوك، بل وبأهداف تلك المجتمعات والدول، إذ سعت تلك المجموعات أو الأفراد دائمًا إلى البحث عما يجنبها الخوف والضرر، وما يوفر لها الاستقرار والأمان والاطمئنان.

وفي ضوء هذا عدّت الدراسات الأمنية من بين القول الدراسية المهمة في مجال العلاقات الدولية والإستراتيجية، إذ شهد الحقل العديد من الجهود التظيرية، بداية من المنظور التقليدي الذي قصر الفهم على أبعاد محددة، مروراً بنهاية هذا الحقل في حقبة الحرب الباردة، الذي أعاد النظر في بعض الافتراضات الأساسية له، وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة وبروز بيئة جديدة بتفاعلات جديدة تختلف مطالبها وهياكلها واحتياجاتها عن الحقب الماضية، لترفرز لنا مفاهيم جديدة تتكيف وتستجيب مع هذه البيئة، وكان من بين ابرز تلك التكيفات هو انتقال مستويات الاهتمام بالدراسات الأمنية من الدول إلى الأفراد وما يلي احتياجات تلك البيئة ومعطياتها، فكان منها بروز مفهوم الأمن الإنساني، الذي اتسق في حركته مع مفهوم الأمن القومي.

وعلى أساس ما تقدم، انطلقت إشكالية الدراسة من فكرة مؤداها، إن الأمن لا يتجزأ من إذ المفهوم أو الدلالة أو التطبيق، سواء تعلق ذلك بأمن الدولة، أم بأمن الأفراد الذي تحويهم تلك الدولة، غير أنَّ هذه الفكرة النظرية لا تجد صداقها في الدراسات الأمنية أو التطبيقات العملية، فالمفهوم جزء، وإن لكل جزء مفهوم ودلالة وتطبيق مختلف بما عن الأجزاء الأخرى، وهذا ما يتعلق بمفهومي الدراسة.

^(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

وفي ضوء تلك الإشكالية، جاءت الدراسة بفرضيتين أساسيتين: أولاً، إن الأمن مفهوم مركب ومعقد لا يخضع لمفهوم واحد أو دلالة أو سلوك أو إستراتيجية واحدة، فلكل مفهوم دلالته وسلوكه وإستراتيجيته الخاصة به. وثانياً، إن الدولة بمفهومها التقليدي للأمن القومي لم تعد صاحبة أمن الأفراد بمفردها، بل يمكن أن تصبح مصدراً لتهديد أمنهم.

وللحقيقة من تلك الفرضية، انطلقت الدراسة من أسئلة رئيسية: ماذا يعني بالأمن؟، وما هو الأمن القومي؟، وماذا نقصد بالأمن الإنساني؟ وما أبعاد كلاً منهما؟، وما المشتركات بين المفهومين؟، وما الاختلافات بينهما؟.

وللإجابة عما تقدم من أسئلة، قسمت الدراسة على أربعة محاور أساسية: المحور الأول جاء بعنوان الأمن في اللغة والاصطلاح، أما المحور الثاني فكان عنوانه الأمن القومي، جاء المحور الثالث بعنوان الأمن الإنساني، أما المحور الرابع والأخير فجاء بعنوان أوجه التشابه والاختلاف بين مفهومي الأمن القومي والأمن الإنساني.

المحور الأول / الأمن في اللغة والاصطلاح:

يشكل الأمن حاجة أساسية من حاجات الإنسان، فهو في اتساق وتزامن في أهميته وحيويته وضرورته لحاجات الفرد الفسيولوجية والغذائية من طعام وشراب، إذ يؤثر الإحساس بفقدان الأمن أو بنقصه على كيان المجتمع بجميع مظاهره.

جاء الأمن في اللغة ضد الخوف ، إذ اشتقت كلمة الأمن من "الأمان" و "الأمانة" ، بمعنى أمن من باب فهم وسلم، وأيضاً من "آمن" و "آمنه".¹ فيقال أطمئن ولم يخف فهو آمن، ويقال "لك الأمان" أي قد أمنتك، والبلد أطمأن فيه أهله والشر منه سلم.² وهذا المعنى ما ورد ذكره في القرآن المجيد بقوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"³ وكذلك قوله تعالى: "وهذا البلد الأمين".⁴ فالأمن هو طمأنينة النفس، وزوال الخوف، وأصل المفردات (الأمن، والأمانة، والأمان) مصادر تستعمل في اللغة اسماء للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن.⁵



أما اصطلاحا، فقد أشير إلى مصطلح الأمن "Security" في قاموس "Webster's" بأنه يعني "التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام".⁶ أما قاموس "Oxford" فعرف الأمن بأنه "النشاطات المشتركة لحماية البلد أو البني التحتية أو الأشخاص من الخطر أو المخوم".⁷ في حين عرف قاموس "Chambers" "الأمن بأنه "التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والاستقرار".⁸ أما كلمة الأمن "sécurité" الفرنسية تعني "الغياب الحقيقي لأي خطر".⁹

وفي ضوء ما تقدم، فإن الأمن يعني انتفاء التهديد، والتحرر من الخوف،¹⁰ والتحرر من القلق، وخلق الشعور بتوفير الطمأنينة والسلام.¹¹ فالأمن يشير إلى حالة الشعور المتتجانس من الثقة من جراء انتفاء الخطر، أو الشعور بالقدرة والكفاية على مواجهة ذلك الخطر بإجراءات وقائية سابقة من أجل تحقيق الأمن والأمان.¹² لذلك فال الحاجة إلى الأمان هي أول حاجة في المدرك الإنساني، يسعى إلى تحقيقها بعد إشباع حاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا عجز عن تحقيقها، فإنه ينظر إلى العالم نظرة من الخوف والتهديد مما يعني عدم القدرة على إنجاز أي حاجة ذات مستوى متقدم مثل المعرفة وتحقيق الذات، فالأمن والخوف مفهومان متضادان يتاثر كل منهما بعده من العوامل الذاتية والموضوعية لكل منهما، التي تعمل على توسيع أو تقليل مساحة أحدهما.¹³ ولذلك فإن الأمن حالة، وليس إحساساً أو شعوراً، بل أن الإحساس والشعور انعكاس لتلك الحالة، وهذا يعني إن للأمن جانبان: أوهما، جانب سلبي مدفوع بدافع غريزي يتمثل بدفاع الإنسان عن نفسه، وللتهمثل بانتفاء الشر. وثانيهما، الجانب الإيجابي للأمن والذي يتجسد في سعي المراء الدءوب لنيل حقوقه، وتحسين أحواله، وتأمين مستقبله. وكلا الجانبين متصلان بعضهما اتصالاً وثيقاً، ليتملا وجهان لحقيقة واحدة وهي أن يعيش الإنسان بسعادة، وطمأنينة، واستقرار وسلام.¹⁴

وعلى أساس هذا الفهم، فإن الأمن لا يقتصر على حماية هذه الحياة وضمان شروط ديمومتها فحسب، بل أيضاً الشروط الالزمة لتطور تلك الحياة وتقدمها، من خلال تأمين الحماية والاستمرار والاستقرار للفرد والمجتمع، ليكون الإنسان في ظل الأمن



وبواسطته، قادرا على الإبداع وتداول مكونات المعرفة والخبرة وتطويرها وتراكمها، ويستطيع التخطيط لمستقبله، وتعيين أهدافه، والعمل على تحقيقها.¹⁵

المحور الثاني / الأمن القومي National Security :

أخذت الدراسات العربية باستعمال مصطلح "الأمن القومي" في مقابل المصطلح الانكليزي "National Security" ، وبالفرنسية "La Sécurité Nationale" ، فما هو مفهومه؟، وما هي أبعاده؟

1- مفهوم الأمن القومي:

شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، غير إن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر بعقد معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أُسست لولادة الدولة القومية أو الدولة - الأمة "State- Nation". غير إن حقبة الحرب الباردة شكلت الإطار والمناخ الذي تحركت فيه المحاولات لصياغة مداخل نظرية ومقاربات منهجية وبنى مؤسساتية تتبنى هذا المفهوم.¹⁶

فظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة الأمريكية لتكون سباقة في الاهتمام بشأن الأمن القومي، إذ أصدرت عام 1947 قانون "الأمن القومي"، والذي تأسس بمقتضاه "مجلس الأمن القومي"، واستحدث على أثره منصب مستشار الأمن القومي.¹⁷ ومن ذلك الوقت أصبح تعبير الأمن القومي متداولاً في الخطابات السياسية متضمناً مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.¹⁸

وفي ضوء هذا الاستحداث لمصطلح الأمن القومي، فقدت تعدد التعريفات بشأنه نتيجة تعدد الزوايا والرؤى التي ينظر بها إلى هذا المصطلح، لكن في الإجمال يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى اتجاهين رئيسين، أو وهما الاتجاه الضيق في تعريف الأمن القومي. وثانيهما، الاتجاه الواسع في تناول هذا المفهوم.

فما يتعلق بالاتجاه الأول الضيق، فقد اقتصر تعريفه للأمن القومي بدلاله الجانب العسكري فقط، إذ عرفت دائرة المعارف البريطانية للأمن القومي بأنه "حماية الأمة

من خطر القهر على يد قوة أجنبية".¹⁹ كما عرف (والتر ليبمان) الأمن القومي ضمن هذا الاتجاه بقوله "تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالاضحية بقيمتها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبحقورها إذا واجهت التحدى أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحروب".²⁰ وفي هذا الإطار الصيف عرف (هانز مورغنثاو) الأمن القومي بأنه "يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته".²¹ أما الاتجاه الواسع، فقد نظر إلى مصطلح الأمن القومي بأنه أعم وأوسع من الاقتصار على مفهوم أو اتجاه أو جانب واحد ومحدد، فهو يشتمل ويتضمن جوانب واهتمامات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وتنموية تحمل قيم وأهداف ومصالح الدول والمجتمعات.

و ضمن هذا الاتجاه الواسع، عرف (ارنولد وولفرز) الأمن القومي إذ رأى بأن "الأمن موضوعيا، يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية والمكتسبة، أما ذاتيا، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضوع هجوم".²²

وعرف (باري بوزان) الأمن القومي بأنه يعني "العمل على التحرر من التهديدات"، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتقاسمها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية. فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود".²³

و ضمن هذا الاتجاه أيضا، عرف وزير الدفاع الأميركي الأسبق (روبرت مكمارا) الأمن القومي بأنه "ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري، وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا".²⁴

كما عرف (بينوبيل هارتلاند ثونبرغ) الأمن القومي بأنه "قدرة أمه على متابعة مصالحها الوطنية كما تراها في أي مكان في العالم".²⁵

وتعريف (لاسوبيل وكابلان) للأمن القومي بأنه "القيم العليا المتوقعة الوصول إليها كوضع حقيقي، وقوة محتملة تعزز التأثير والفاعلية للدولة".²⁶ وضمن هذا السياق أيضاً عرف (تراجر) بأن "أهداف الأمن القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية المحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية الحيوية".²⁷

كذلك من التعريفات العربية في هذا الاتجاه تعريف (أمين هويدى) للأمن القومي بأنه "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيير الدولي".²⁸ وكذلك تعريف (علي الدين هلال) للأمن القومي بأنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تحددها داخلها وخارجها، وتأمين مصالحها وتحقيق الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع".²⁹

في حين جاء تعريف (علي عباس مراد) شاملًا للمفهوم ومستوعباً جميع مضامينه الآنية والمستقبلية، وعبر عن أهدافه، وهذا ما اتفق معه الباحث، إذ عرف الأمن القومي بأنه "جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية، والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلها وخارجها مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية".³⁰

لذلك فإنّ الأمن القومي هو عملية حماية كيان الدولة من جهة، وتحقيق أهدافها ومصالحها من جهة أخرى، وعلى أساس هذا الربط يرى (روزناؤ) بأنّ الأمن القومي هدف ذرائي "Instrumental Object" ضمن مجال محدد، والتي في ضوءها يتكون من أربعة متغيرات مستقلة بذاتها نظرياً، وتابعة لكونها إجراءات عملية مترابطة من برنامج بناء الدولة وقوة المجتمع، والتي حددتها بما يلي:

1. العوامل الشخصية، وتتضمن التأصيل الاجتماعي للقيم والمفاهيم والأدوار.
2. العوامل التنظيمية، وتشمل المؤسسات والبني التنظيمية الرسمية وغير الرسمية، والسياسات البيروقراطية.
3. البيئة الداخلية، وتتضمن الثقافة السياسية، والموارد البشرية وغير البشرية.



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

4. البيئة الخارجية، وتشمل أوضاع القوة، والتفاعلات، والاتصالات، وحلقات التغذية العكssية.³¹

وعلى أساس ما تقدم، لم يعد يقتصر مفهوم الأمن القومي ونطاق تدخله على مجال محدد دون مجال آخر، وجاء هذا نتيجة تعدد أدوار الدولة وتفاعلاتها الداخلية منها والخارجية هذا من جهة، ونتيجة مدركات واهتمامات وأبعاد الأمن القومي ذاتها من جهة أخرى، والذي يسعى إلى تحقيق أهداف الدولة ومصالحها الحيوية، وإنما إن هذه الأهداف والمصالح غير مقتصرة على مجال محدد، وإنما هي شاملة ومتعددة، كذلك فإن الأمن القومي شامل ومتعدد.

فضلاً عن ذلك، فقد أدركت الدول بان الاقتصر في مفهوم الأمن القومي على الأبعاد العسكرية فقط من شأنه أن يؤدي إلى تحديد الأمان وليست حمايته، لأنه يؤدي من ناحية إلى استنزاف الموارد الاقتصادية النادرة، كما يؤدي كذلك إلى زيادة درجة التهميش السياسي من خلال إيجاد نخبة سلطوية تحد من فرص المشاركة في الحياة السياسية. من هنا اتجهت اغلب الدول إلى المفهوم الشامل والأوسع للأمن القومي الذي يتتجاوز الاقتصر على المفهوم العسكري فقط.³²

وبذلك فإن الأمن القومي يعني بقدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن والمواطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل أيضاً بقدرة الدولة على استثمار الفرص وتعزيز موارد القوة، وتجاوز مكامن الضعف لديها وتحسين كل من نوعية الحياة وجودها ومستواها.

إن ما تقدم يجعل من الأمن القومي يعتمد على استراتيجيات تتطلب عدة أمور منها:³³

1. تحديد المصالح والأهداف والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.

2. تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة.

3. رسم الخطط وتحديد الوسائل واتخاذ الخطوات الالازمة لتحقيق المصالح والأهداف والقيم.

4. إيجاد وبناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات.



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

وعليه فان الأمن القومي مفهوم مركب من اجتماع وتفاعل المصالح والأهداف والقيم والمبادئ النظرية العامة والثابتة، والمؤاواق والسياسات والاستراتيجيات العلمية الخاصة والمتغيرة، ونتاج عن محصلة انجازاتهما، فالأمن القومي يشمل في طار ركيبيه: النظري والتطبيقي كل أوجه الحياة الإنسانية الطبيعية، والاجتماعية، وكل نشاطاتها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، الثقافية، والعملية، والتربوية، ... الخ. وهو وان كان ثابتا ودائما من إذ القيم والمبادئ النظرية والفكيرية العامة، فإنه متتنوع ومتبادر من إذ الصياغات المفاهيمية والاستراتيجيات التطبيقية العملية، ليس بالنسبة لكل الدول فحسب، بل حتى بالنسبة للدولة نفسها، إذا اختلفت الأوضاع والمؤاواق والأوقات.³⁴

2- أبعاد الأمن القومي:

لم يعد الأمن القومي يقتصر على بعد أو مجال واحد بعينه، سواء على البعد النظري أو البعد التطبيقي، بل تعددت مجالاته وأبعاده، وجاء ذلك لسببين رئيسين، أوهما: اتساع نطاق الدراسات الأمنية بما يشمل جميع المجالات والنشاطات الإنسانية. وثانيا: تعدد وظائف الدولة ذاتها التي لم تعد تقتصر على مجال محددة بذاتها يقتصر على الجانب العسكري، بل تعدد تلك الوظيفة التقليدية، واتجهت الدولة المعاصرة لتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشر في جميع المجالات والوظائف التي بدأت ترتبط بذلك الأمن. ³⁵ لتكون أهم تلك الأبعاد هي :

1. البعد السياسي:

يعرف الأمن ضمن هذا البعد بكونه يدل على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وسيادتها، وحمايتها من التهديدات في الداخل والخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية.³⁶

وبذلك يتجلّى في هذا البعد الحفاظ على مركزية الدولة بعدها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن واستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من التدخلات الداخلية،



ليصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيس الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدول.³⁷

وكذلك يرتبط بالبعد السياسي للأمن السياسي، والذي يعرف بأنه الجهود المبذولة في الحفاظ على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة.³⁸

2. البعد العسكري:

ويعتبر الأمن العسكري، والذي يعد بعد الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي. ولا زال الكثيرون يجدون الأمان القومي، متمثلاً في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط، لأن الأمن العسكري فرع من أفرع الأمن القومي، فالقوات المسلحة تمثل الدرع الواقي للدولة، وأهم عناصر قوتها، وهي وسيلة الحسم في أي صراع، عندما تفشل الأدوات الأخرى. إذ إن الأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب، إلا إذا توفّرت أساسيات مهمة على رأسها تنظيم القوات المسلحة، وتسلیحها، وتدريبها، وتطويرها باستمرار ورفع روحها المعنوية، بإذ يتم توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية التي أحدثت من أجلها. وهذا يتطلب وجود إستراتيجية عسكرية تعكس في ثلاثة مطالب أساسية أولاً، في الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل الوثيقة الصلة بال موضوع. وثانياً، في الحاجة إلى تنسيق على مستوى عالٍ للمخططات العسكرية والصناعية والتبعية العامة المدنية. وثالثاً، الحاجة للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة عمليات الخدمات العسكرية.³⁹

3. البعد الاقتصادي:

يهدف هذا البعد إلى توفير الأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاه.⁴⁰ أي القيام على درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي، ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة، والاعتماد على النفس، وفي حالة العلاقات الاقتصادية



الدولية يمكن أن يكون الاعتماد المتبادل وليس التبعية الاقتصادية. وهذا يتطلب من الدولة لتحقيق أمنها الاقتصادي أن تبني اقتصادها معتمدة على قدراتها الذاتية، وعلاقتها المتكاففة، وأن تعتمد على تنمية اقتصادية مستقلة، وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة، كما يتطلب ذلك من الدولة الحفاظ على مواردها الطبيعية من الاستنزاف، وأن تستغلها استغلالاً أمثل، لبناء اقتصاد قوي يخدم مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل.⁴¹

4. البعد الاجتماعي:

ويهدف إلى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية.⁴² وبذلك يمثل هذا البعد الحالة التي يكون فيها المجتمع متماساً، وحالياً من كل مظاهر التردي، ابتداءً من السلبية، وانتهاءً بالجريمة، مروراً بالحطاط القيم الروحية، وأخيار القيم الأخلاقية، والعزوف عن الأصالة في العادات، والتقاليد الأصلية، وقتل المسم واغتيار العزيمة، حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم، وانتشار التناقضات الاجتماعية، وفقدان الهوية المميزة للأمة.⁴³

5. البعد الثقافي – الأيديولوجي:

أي القدرة في الحفاظ على الأنماط العقائدية، وتأمين الفكر والعادات والتقاليد والقيم من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة.⁴⁴ وعليه فإن هذا البعد يعبر عن قدرة الدولة، أو الأمة في الحفاظ على ثقافتها وتراثها، وأنماط السلوك، والاستهلاك، واللغة، والاعتذار بالتاريخ، إلى غير ذلك، إذ إن لكل أمة ثقافة خاصة بها، تميزها عن غيرها تحافظ عليها وتعتز بها، وتري فيها وسيلة لوحدها، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية، لأن المجتمع الذي تنهار ثقافته، أو تتفكك أمام الثقافات الأخرى، يفقد ترابطه وتضيع فيه ثقة الناس بأنفسهم، ويصبحون عالة على غيرهم، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية، وتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم.⁴⁵

6. البعد البيئي:



الذي يوفر الأمان ضد التهديدات ومخاطر البيئة، ولاسيما التلوث البيئي والذى يمكن أن ينعكس سلبا على الأمن.⁴⁶ فضلا عن ذلك فقد ارتبطت بعض الأزمات الأمنية بظهور الندرة في موارد الطاقة والموارد الطبيعية، التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، مثل الماء الذي يلعب دور الحرك الرئيسي في اغلب التفاعلات النزاعية والصراعية حول العالم.⁴⁷ وعليه فان النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على إنما أكثر أولوية .

وعلى أساس ما تقدم من أبعاد للأمن القومي، فإنما وفي حصيلة الأهداف والمصالح، الفرص والتهديدات، القيم والمبادئ، القوة والضعف، النظرية والتطبيقية، فإنما تدرك على أساس الكل الواحد التي تؤثر وتتأثر بالأبعاد الأخرى ، فهي متداخلة ومتربطة لتشكل نسيجا واحدا متربطا، فالبعد السياسي انعكاساته عسكرية، والأخير تجلياته الاقتصادية، ليؤثر بدوره اجتماعيا وثقافيا، لتكون نتائجه بيئية، والعكس صحيح في هذه الدورة الأمنية.

المحور الثالث /الأمن الإنساني Human Security

أن ازدياد تداخل العلاقات بين الدول وعبرها لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تعالي الأصوات المتزايدة بان التهديدات الأمنية اليوم وفي ظل التغيرات الدولية لا تقتصر على مجرد الفهم التقليدي لتهديدات الأمن، بل تعدّها لتشمل الفقر، وانعدام العدالة الاقتصادية، والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتلوث البيئة، والکوارث الطبيعية، لترتبط جميعها بمفهوم أمن الإنسان. وفي ضوء ذلك ما هو الأمن الإنساني؟، وما هي أبعاده؟

1. مفهوم الأمن الإنساني:

يُعدّ الأمن الإنساني مدخل جديد للأمن يتمركز حول الأفراد ويرز التهديدات غير التقليدية للأمن، ولاسيما تلك المتعلقة بالتكلفة الإنسانية للصراعات المسلحة، ليشكل إضافة نوعية للفكر السياسي والاستراتيجي الأمني.



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

وفي ضوء هذا، شكل الأمن الإنساني نقطة تحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض، إلى أمن من يعيشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها، وعلى أرضها. ليمثل عودة إلى أمن الأفراد الذين يُعدّون الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن اختزالها.⁴⁸

لقد جاء هذا المفهوم ليكشف عن مدى التداعيات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة، وال الحاجة الضرورية للعودة إلى أمن البشر، بعد إن فاقت معاناة البشر كل التوقعات، إذ تأكّد أنه على الرغم من زيادة تأمين الدولة بأبعادها السياسية والعسكرية، فإنّ أمن البشر لم يتحقق تلقائياً بتحقيق أمن الدولة، فباتت نهاية الحرب الباردة أصبحت الأخطار والتهديدات أكثر قرباً من الناس، وهو ما يتطلّب اقتراباً بدليلاً، ومفهوماً مغايراً للأمن، يأخذ في الحسبان أولوية أمن الأفراد بعد أن أصبحت أحواهم تزداد بؤساً، وأمنهم يزداد هشاشة، لتتصبّح تلك الظروف والأوضاع المتمثلة في الحرمان الاجتماعي والاقتصادي أحد المدخلات الأساسية للصراعات داخل الدول، والتي فاقت في بعضها الصراعات فيما بين الدول.⁴⁹

وهذا ما دلت عليه الإحصاءات التي تشير بان الصراعات أصبحت تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة وليس بين الدول، فالمدة الواقعة بين عامي 1990-2001، شهد العالم فيها سبعة وخمسين صراعاً مسلحاً رئيساً داخل (45) دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومات الدولة أحد أطراف الصراع. ومن بين العشرين دولة الأقل في دليل التنمية البشرية لعام 2002 توجد (16) دولة منها تعاني صراعات داخلية.⁵⁰ وفي تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أرقام أكثر مما سبق ذكره، ففي المدة الممتدة من 1989-1998، شهد العالم واحد وستين (61) نزاعاً مسلحاً كانت جميعها أهلية باستثناء ثلاثة منها كانت فيما بين الدول، وفي دراسة حول أنماط وأسباب النزاعات المسلحة المعاصرة أشار (دان سميث) بأنه من بين مئة وثمانية عشر (118) نزاعاً مسلحاً شهدتها العالم خلال المدة الممتدة من 1990-1999، كانت هناك عشرة (10) نزاعات فقط يمكن تصنيفها على إنّها حروب بين الدول، بينما تصنف البقية على أساس إنّها حروب أهلية. وفيما يتعلق بضحايا هذه الحروب، فإن غالبيتهم من المدنيين، إذ تشير التقديرات إلى إن



90% من ضحايا الحروب في نهاية القرن العشرين كانوا من المدنيين بينما كانت هذه النسبة في بداية القرن نفسه 10% فقط.⁵¹ وبذلك فإن السمة الأساسية للصراعات أصبحت تدور داخل حدود الدولة، والنسبة الأكبر من ضحايا تلك الصراعات مدنيين في الغالب.

وفي ضوء هذه الأخطار والتهديدات الجديدة بُرِز مفهوم "الأمن الإنساني"، كأحد المفاهيم الأمنية، التي تحاول إدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، انطلاقاً من فكره مؤدّها إن أمن الدول على الرغم من أهميته لم يعد الضامن أو الكفيل في تحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك أنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية، فتحول ضدّ أمن مواطنيها. لهذا فإن محاولة إدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، هو محاولة للتزييف على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود، بدلاً من التركيز على أمن الحدود ذاته.⁵²

وعليه صار التركيز على بقاء واستمرار الدولة كهدف رئيس لتحقيق الأمن قابلاً للنقاش، نتيجة توسيع مفهوم الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة، ليكون الفرد في ضوء ما سبق وحدة التحليل الأساسية، والمصدر في الدراسات الأمنية النابعة من تداعيات تحول الأمن على العكس من الدراسات الكلاسيكية، وعلى أساس هذا أضيف المستوى الفردي بقوّة في الدراسات الأمنية.⁵³

وعلى أساس ما تقدم، ولد مفهوم "الأمن الإنساني" كجزء من مصطلحات الأغذية الكلي للتنمية (Holistic Paradigm) الذي تبلور في إطار منظمة الأمم المتحدة في تقريرها الثاني لـ"برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNGD" عام 1994، حول التنمية البشرية، والذي حرره كل من وزير المالية الباكستاني الأسبق (محبوب الحق)، والاقتصادي الهندي (آمارتيا سان). ليعد هذا التقرير الوثيقة الرئيسة التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الأطر المفاهيمية، مع مقتراحات وإجراءات معينة أنشأت بموجبها مفوضية للأمن الإنساني.⁵⁴

لقد جاء هذا التقرير ليؤكد، على حدوث نقله مفاهيمية من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني، فهاجس النهاية النووية للعالم – كما في حقبة الحرب الباردة – قد خفت



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

وطأته بالنسبة للأفراد، بقدر ما أصبحت حياتهم اليومية بمختلف ظروفها مصدرًا للخوف.⁵⁵ ليُشير التقرير إلى إن مكونات الأمن الإنساني لا تنفصّ، فالجماعه والتلوث والعنف العرقي وعواقبها يمكن ان تنتشر بسرعة حول العالم. لهذا نظر التقرير إلى الأمن الإنساني على أساس انه حق الإنسان في التمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز.⁵⁶ ليفوكد التقرير في مصلحته، بان أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.⁵⁷

وفي ضوء هذا التقرير، والمواضيع الأساسية التي انتطلق منها، جاءت التعريفات متلاحقة لتبيّن مفهوم وأبعاد واهتمامات الأمن الإنساني. إذ عرفه (محبوب الحق) بأنه يعني "أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلاً من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم، وفي وظائفهم".⁵⁸

وتعريف الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي آنان) للأمن الإنساني بأنه يعني "ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومعن التزاعات. فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في إن ترث بيئه طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي".⁵⁹

وقد عرفت مفهومية الأمن الإنساني على أساس انه "حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الطارئة الحرجة وال العامة، وبناء قواهم وطموحاتهم، كما يعني أيضا خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تتيح للناس بناء بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم".⁶⁰ كما عرفت قمة الألفية للأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين الأمن الإنساني بدلاله "التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة".⁶¹ وهذا ما ذهب إليه موجز الأمن الإنساني لعام 2006، إذ أكد بان هذا المفهوم يتعلق بحماية الأفراد والمجتمعات من أي شكل من أشكال "العنف السياسي"،

وان التعريف الملائم للأمن الإنساني يشمل كل أنواع العنف الجماعي التي تهدد حياة الأفراد والمجتمعات في صحتها ومعيشتها.⁶²

ويعرف (هانز فان) و (ادوارد نيومان) الأمن الإنساني بأنه "الأمن الشامل والمستدام من الخوف والتزاعات والتجاهل والفقر والحرمان الاجتماعي والثقافي والجوع".⁶³

ومن التعريفات العربية للأمن الإنساني، تعريف (خديجة عرفه) بأنه "جوهره الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة والتعامل مع كل ما يهدد أمن الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول".⁶⁴

وعرفت (غادة موسى) الأمن الإنساني بأنه "الإقرار بحق الدولة والشعوب في نصيب متساوٍ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية".⁶⁵

ومن خلال ما سبق، فإن الأمن الإنساني يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة هي: التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، والتحرر من المعاناة.⁶⁶ وإن هذه المجالات يمكن أن تلخص من الوجهة السوسيولوجية بحقيقة أن الأمن يعني غياب الخطر المادي، والحماية من القلق النفسي، والتحرر من الخوف.⁶⁷

وفي ضوء ما تقدم، فإن الأمن الإنساني برب على أساس قدرته كمفهوم قوي يكمel مفاهيم الأمن الأكثر تقليدية في مواجهة أنواع التهديدات المختلفة الجديدة التي تواجه البشر، ومن ثم الدول والمنظمات متعددة الإطارات، ليعد هذا المفهوم تغير في المنظور على أساس عدد الإنسان محور المرجعية في الشؤون الدولية، والعمل على مواجهة التهديدات التي تواجه سلام الناس وأمنهم، والتي تدور حول وضع الفرد كأولوية، وتحسين قدراته من أجل حماية حقوق الإنسان ولضمان السلام والاستقرار اللذين يمثلان العنصر الرئيس للتنمية البشرية، الأمر الذي يعد بموجبه الأمن الإنساني استجابة ضرورية لتغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.⁶⁸

هذا يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية، وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والمدخل الأساس هنا، هو إن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وان التهديد العسكري ليس الخطير الوحيد، إذ يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، وانتهاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون.⁶⁹

ولتحقيق ذلك يقدم الأمن الإنساني إستراتيجيتين عامتين وهما: الحماية والتمكين، فالأولى تقي الناس من المخاطر، وتتطلب جهوداً متناسقة لتطوير معايير وإجراءات مؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية، أما التمكين فيساعد الناس على تطوير قدراتهم على أن يصبحوا مشاركين كاملين في صنع القرار. ليكون الأمن الإنساني مكملاً للأمن الدولة، وناهض بالتنمية الإنسانية، ومعزاً لحقوق الإنسان.⁷⁰

ليكون محور الأمن الإنساني الأفراد، فهو يتعلق بالكيفية التي يحييها بها الناس في مجتمع من المجتمعات، ومدى حريةهم في ممارسة خياراتهم المتعددة، وقدرتهم في الوصول إلى فرص السوق، والفرص الاجتماعية، وما إذا كانوا يعيشون في صراع أم في سلام.⁷¹ وهذا فان الأمن الإنساني ينفي بعض المفاهيم ويؤكد غيرها من خلال تأكيده على: أولاً، انه ليس أمن الأرض فحسب، وإنما أمن الناس. وثانياً، ليس الأمن من خلال السلاح فقط، وإنما من خلال التنمية أيضاً. وثالثاً، ليس أمن الدولة فقط، بل أمن الأفراد في بيئتهم ووظائفهم. وأخيراً، ليس الأمن ضد الصراعات بين الدول فحسب، بل الدفاع ضد الصراعات بين الناس أيضاً.⁷²

وفي ضوء ما تقدم، حدد تقرير التنمية البشرية لعام 2004، أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:⁷³

- 1- الأمن الإنساني شامل وعالمي، فهو حق الإنسان في كل مكان.
- 2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.



3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، لكونه أسهل من التدخل اللاحق.

4- الأمن الإنساني محور الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان. وعليه يمكن تعريف الأمن الإنساني على أنه: الحماية الذاتية والموضوعية للإنسان، وتمكنهم للتخلص من العوز والفقر والتهميش، من خلال خلق وإيجاد النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تمكن الإنسان من التخلص من الخوف وبناء قدراته وتحقيق أهدافه.

وبذلك تفترض المقاربة المركزية للأمن الإنساني على الدولة احترام وتعزيز كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، التي تسمح للأفراد بالعيش بعيداً عن الخوف والخطر وال الحاجة.

2. أبعاد الأمن الإنساني:

لم يقتصر الأمن الإنساني على بعده بعينه فقط، وإنما شمل مجموعة من الأبعاد التي تلي حاجات الإنسان ومتطلبه في البيئة الداخلية والخارجية، لتتوافق والهدف الأساس الذي إنشاء من أجلها ذلك المفهوم ويقوم عليها. ومن أهم هذه الأبعاد هي:

1. الأمن الاقتصادي:

يتطلب ضمان دخل أساسي للأفراد، وتأخذ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقيق أنواعهم الاقتصادي عدة أبعاد منها، أولاً، الدخل: باتت مشكلة عدم توافر دخل أو عائد مناسب من العمل لتلبية متطلبات واحتياجات البشر مسألة ضاغطة على البشر في العالم واحدى مشكلاتهم الأساسية، كما نجد أن الأجور الحقيقة في كثير من مناطق العالم قد انخفضت. وثانياً، البطالة: يعاني السكان من انتشار البطالة ولاسيما في فئة الشباب، وقد ارتبطت بالبطالة عدّت مشكلات وعوامل مؤدية إلى التوتر السياسي، والاجتماعي، في الدول، لا سيما في الدول النامية. وثالثاً، الفقر: يمثل الفقر أحد المشكلات العالمية الرئيسية، وقد تغير مفهوم الفقر فلم يعد الفقر يقتصر على فقر الدخل فقط، بل امتد



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

ليشمل فقر القدرات والإمكانات، وتمثل إشكالية الفقر في التزايد المستمر في هذه الظاهرة على مستوى العالم، وازدياد أزمة عدم العدالة في توزيع عوائد التنمية، واتساع دوائر التهميش والابعاد. ورابعاً، عدم وجود سكن: تعد مشكلة عدم وجود مأوى من أشد آثار انعدام الأمن الاقتصادي، واحد مظاهره، على مستوى العالم.⁷⁴

وكذلك يرتبط بالأمن الاقتصادي حماية الشروة، والملكية الفردية، وإتاحة الفرصة للنشاط الاقتصادي للأفراد، وعدم قيام الدولة بأنشطة قد تسهم في الإضرار بالأفراد.⁷⁵ وفي ضوء هذا يعمل الأمن الاقتصادي على أساسه الإنساني على ضمان توفير الحاجات الرئيسة والارتفاع بها وتحقيقها.

2. الأمن الغذائي:

ويقصد به أن تكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الرئيسي. والمسألة الخاصة بالأمن الإنساني لا تعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الأغذية وتوازن القدرة الشرائية لدى الأفراد. ومن ثم فإن المسألة هنا تتعلق ليس بتوفير الغذاء وإنما قدرة الفرد في الوصول إليه ونوعيته.⁷⁶

3. الأمن الصحي:

يهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض وتحقيق طرائق الحياة الصحية. والعمل على توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول وقدرة الأفراد في الحصول على تلك الخدمة سواء من خلال نظام التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، لاسيما وأن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية. كذلك يمثل سوء التغذية والعيش في بيئه غير سليمة لاسيما شرب المياه الملوثة والمعاناة من التلوث في البيئة المحيطة والسلع المستخدمة محدّدات أساسية للسلامة الصحية.⁷⁷

4. الأمن البيئي:



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

يهدف إلى حماية الإنسان من خراب الطبيعة على المديين القصير والطويل، ومن التهديدات البشرية للطبيعة وتدهور البيئة الطبيعية. ليمثل الأمن البيئي أحد المخاوف الرئيسية في الوقت الراهن، سواء من إذ نقص الموارد، أو من إذ التدهور البيئي بوجه عام، لهذا يُنظر إلى البيئة في الأمن الإنساني بعده قضية محورية، سواء على المستوى العالمي، أو حالته على مستوى البلدان. ومن هنا تبرز تحديات مثل نقص نصيب الفرد من المياه النقية. كما يشار إلى نقص الموارد البيئية لاسيما تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة التملح أو إزالة الغابات، فضلاً عن تلوث الهواء.⁷⁸

5. الأمن الشخصي:

ويهدف إلى حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، سواء من دولة الفرد أو غيرها من الدول أو الجموعات أو الأفراد. ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمان أهمية للإنسان، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر، ومن أهم تحديات الأمن الشخصي ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان هي⁷⁹ : تحديات من الدولة - كالتعذيب الجسدي-. وتحديات من الدول الأخرى - كالحروب-. وتحديات من جماعات أخرى من الناس - كالتوتر العرقي-. وتحديات من أفراد أو عصابات أو العمليات الإرهابية. وتحديات موجهة ضد المرأة - كالعنف الأسري والاغتصاب-. وتحديات موجهة ضد الأفراد - مثل إساءة معاملة الأطفال-. وتحديات للنفس - كالانتحار أو استعمال المخدرات-.

6. الأمن المجتمعي:

ويقصد به في هذا الإطار شعور الفرد بانتسابه للجامعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي، أو منظمة، أو جماعات عرقية أو دينية يمكن إن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تُطمئنهم وتتوفر المساندة العملية لهم، ومن ثم يمنع وجود تحديد أو هجوم لهذه الجماعة ككل، ومن ثم تحديد الأفراد المنتسبين لها.⁸⁰ لذلك سيؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلباً على انتسابات الأفراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

مصدراً لعدم الاستقرار والتوتر، وعدم توفير الأمن الاجتماعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار أو اختراقات للأمن القومي.⁸¹

7. الأمن السياسي:

ويثار في هذا الإطار المسألة المتعلقة باحترام حقوق الإنسان الأساسية،⁸² والتي تتضمن حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الآتي⁸³:

- ❖ الحرية في التعبير دون التعرض للقمع أو الإيذاء من جانب النظام الحاكم.
- ❖ المشاركة في الأحداث السياسية، واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد والشعوب، بعده حق أصيل.
- ❖ الحق في الحصول على المعلومات في سياسة الدولة.
- ❖ المساواة في الحقوق والواجبات.
- ❖ الحق في حماية الملكية الخاصة وعدم التدخل القسري في حياة الإنسان الخاصة.
- ❖ إن تكون إرادة الشعب هي مصدر السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية.

وعلى أساس ما تقدم، فإن هذه الأبعاد مجتمعة تشكل كل متكامل يغذي أحدهما الآخر في تحقيق الأمن الإنساني، فتراجع أي منها يؤدي إلى تراجع الأبعاد الأخرى.

الحور الرابع/ أوجه التشابه والاختلاف بين المفهومين:

صحيح يعد مفهوم الأمن نقطة الانطلاق الرئيسية بين مفهومي الأمن القومي والأمن الإنساني، إلا أنه ذلك لا يعدو أن يكون في المفهوم فقط، بمعنى لا يوجد هناك تطابق تام بين المفهومين، وفي الوقت نفسه اختلاف تام فيما بينهما، بل توجد فيما بينهما قواسم مشتركة يتشاركان في أُوسسها، وخصائص مختلفة يتباينان على أساسها ويختلفان. وفي ضوء ذلك جاء هذا الحور.

1- أوجه التشابه بين الأمن القومي والأمن الإنساني:

هناك العديد من أوجه الاتفاق والتشابه بين مفهومي الأمن القومي والأمن الإنساني، وأول تلك الملتقيات، إن كلا المفهومين ينطلقان من فكرة التحرر من الخوف كأساس سيكولوجي وسيسولوجي لتوفير الأمن والطمأنينة سواء للدولة أو للأفراد. فضلاً عن ذلك، فمن الناحية النظرية يعمل الأمن القومي على إيجاد بيئة مواطنة تشجع على تحقيق الأمن الإنساني. فالأمن القومي يُمكّن الدول من السعي نحو تحقيق برامج تنموية وطنية طويلة الأجل دون الهواجس من تعثرها، نتيجة للنزاعات وانعكاساتها سواء من داخل أو خارج الدولة، فالأمن القومي في ضوء ذلك يسمح للدول بتخصيص مواردتها للقطاعات المنتجة بدلاً من شراء المعدات العسكرية، لتكون النتيجة في أن التنمية الوطنية تخلق فرصاً من شأنها تحسين حياة الشعوب وأحوالهم. ومن ناحية أخرى يوفر الأمن الإنساني أساساً صلباً للاستقرار الوطني.⁸⁴

وبذلك يدعم الأمن القومي والأمن الإنساني بعضهما البعض، فبناء دولة فعالة وديمقراطية تقدر شعبها وتحمي أقليتها أصبحت إستراتيجية محورية للنهوض بالأمن الإنساني، وفي الوقت نفسه، يصبح تحسين الأمن الإنساني لشعب هذه الدولة معززاً شرعية الدولة واستقرارها وأمنها.⁸⁵

وانطلاقاً مما تقدم، لا يمكن وصف دولة ما بكوئها دولة آمنة وذلك في حالة وجود مصادر تهديد خطيرة لأمن مواطنيها، كما إن الأفراد الآمنين لا يمكن أن ينعموا بهذا الأمن في بيئة أمنية مضطربة، ومن ثم لا يمكن تحقيق أي منها دون الآخر.⁸⁶ لذلك فإن مفهوم الأمن الإنساني لا يقلل من أهمية أمن الدولة، إذ إن الأخير يعد شرطاً ضرورياً لأمن الأفراد.

وفي ضوء ذلك يرى البعض إن الهدف الرئيس من دراسة الأمن الإنساني ليس استبعاد الدولة، ولكن مساعدتها للتطور والانتقال من مفهوم الدولة البوليسية إلى دولة تحظى وتضم المواطنين، وتقيم مفهوم الالتزامات المتبادلة. ولهذا ربط البعض بين الأمن الإنساني وإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإقامة مؤسسات أمنية جديدة، وبما أن جوهر الأمن الإنساني الفرد، والذي يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سبل تطبيق ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو لا يمكن تحقيقه بمفرده عن أمن الدولة.⁸⁷

وفي مقابل ذلك، فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي، والقائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية ورفع العوز، فانتهاك الحقوق والحريات، وغياب المبادئ الديمocratية، وشدة الظلم الاجتماعي، والاستئثار بالحكم، تؤدي في الغالب إلى تعرض أمن الدولة للخطر والتهديد وعدم الاستقرار، وهذا ما يجعل من أبعاد كلا الأمرين القومي والإنساني متداخلة ومترابطة في تحقيق أحدهما الآخر.

ومن خلال ما تقدم، يمكن أن نجمل بان كلا الأمرين متتشابهين ومتوافقين في العديد من الأوجه، أهمها:

1. إن كلا المفهومين ينطلقان من فكرة التحرر من الخوف، وتحقيق الاطمئنان.
2. الأمن القومي مدخل ضروري لتحقيق الأمن الإنساني، ليكون الأخير مخرجاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الصلب للدولة.
3. إن الأمن الإنساني أساس تطوري واستمراري لصيغة الأمن القومي، ولكن بمقاربات جديدة.
4. إن أبعاد كلا الأمرين متداخلة ومترابطة في تحقيق هدف الأمن.

2. أوجه الاختلاف بين الأمن القومي والأمن الإنساني:

على الرغم من ان الأمن القومي والأمن الإنساني ينطلقان من المفردة نفسها والمتمثلة بالأمن، غير إن ذلك لا يعني أنهما يتتطابقان من إذ الاهتمامات القضائية والمفاهيم والأبعاد، فلكل مفهوم منها - رغم التشابه في بعض القضايا - رؤاه وأهدافه، ومن ثم استراتيجياته في تطبيق تلك الرؤى والأهداف.

وأول تشخيص لتلك الاختلافات بين المفهومين، هي في قضايا الانشغال والاهتمام، فالأمن الإنساني وحدة تحليله الأساسية ومركز اهتمامه الإنسان، إذ يرى الأمن



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

الإنساني، إن أية سياسة ينبغي أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد والمجتمع بجانب أمن الدولة، فقد تكون الدولة آمنة في حين يفتقد بعض مواطنيها إلى الأمان لظروف عدّة منها، الاختلال في توزيع الثروة، أو بروز الأنانية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة، أو لظروف طبيعية ومناخية لتشكل لهم تحديا دائمًا كالزلزال والبراكين والفيضانات وغيرها، أو الصراعات والحروب وعمليات النهيج القسري للأفراد، وانتشار الأسلحة والإرهاب، والجريمة المنظمة، والنزاعات الانفصالية، أو دكتاتورية الدولة نفسها في قهر الأفراد واتجاهها إلى الطغيان والاستبداد بأفرادها بحجّة توفير الأمن القومي لها. في حين وحدة التحليل الأساسية للأمن القومي هي الدولة، وهذا فان المفهوم الأخير لا يستند إلى الأفراد بالضرورة في تحقيق الأمن، فالأخير لديه ما يتعلّق بكيان الدولة واستقلالها.

وعليه فان أمن الدولة واستقلالها لم يعد يؤدي بالضرورة وبصورة تلقائية إلى ضمان أمن الأفراد وسلامتهم داخل حدود دولهم، لتصبح القناعات راسخة بان أمن الدولة ومع الاعتراف بأهميته وضرورته إلا انه لم يعد كافيا لتحقيق أمن الأفراد. وفي ضوء هذا نظر الأمن الإنساني إلى أمن الدولة بأنه ليس هدفا بحد ذاته، بل وسيلة لضمان أمن الأفراد من خلال تمعّهم بحق الحرية من الخوف والحرية من العوز. في حين ينظر الأمن القومي إلى الأفراد كوسيلة حيوية للحفاظ على أمن الدولة، وهذا ما يجعل الدولة هدفا، والأفراد وسيلة.

ومن خلال ما تقدم يمكن تعين أربعة جوانب اختلاف أساسية للأمن الإنساني هي : أولاً، اهتمامه بالفرد وبالمجتمع لا بالدولة. وثانيا، تشمل التهديدات لأمن الناس، التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائمًا على إنما تهدّيات لأمن الدولة. ثالثا، نطاق الجهات الفاعلة أوسع من إطار الدولة وحدها. وأخيرا، تحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس، بل يتضمن كذلك تمكين الناس من الدفاع عن أنفسهم.⁸⁸

وعلى أساس ذلك، فإن اتجاه تحقيق الأمن يختلف في كلا المفهومين، ففي الأمن القومي يكون الاتجاه من الأعلى إلى الأسفل، وهذا ما يتعلّق بكيان الدولة واستقلالها وسيادتها. في حين الاتجاه يكون في الأمن الإنساني من أسفل القاعدة إلى الأعلى، فقادته الأساسية للأفراد، فلا أمن على حساب الفرد.

فضلاً عن ذلك، فإن أكبر مصادر التهديد للأمن القومي تكون في الغالب من الخارج – وهذا لا يلغى الأخطار الداخلية–، في حين إن أكبر مصادر التهديد للأمن الإنساني تكون في الغالب من الداخل – وهذا أيضاً لا يلغى الأخطار الخارجية– ، مما يؤدي إلى أن تكون الدولة أهم خطر يهدد الأمن الإنساني، لما تقوم به من انتهاكات لكرامة وحرية الإنسان في بعض الأحيان، ليكون الأمن القومي وحده لا يكفي لتحقيق الأمن الإنساني.

وبذلك فإن الفرد من منظور الأمن الإنساني لم يعد ولا يجب أن يكون محمياً من قبل الدولة وحدها، بل لا بد أن يكون محمياً ومصانياً من قبل العالم ككل، وهذا يعني إن أمن الفرد يتوجه إلى أن يكون معولاً.

وبهذا فإن الأمن الإنساني، لا تقتصر اهتماماته على الدولة بمفردها، بل اهتماماته دولية مشتركة، لهذا من الممكن أن يكون أساساً للتعاون والتشاور الدولي المشترك. في حين إن الأمن القومي هو أمن كل دولة على حدا، وهذا ما يقود في الغلب الأحياناً إلى الصراع ومن ثم الحروب بين تلك الدول لتحقيق أمنها القومي.

وعليه، فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن ترتكز على العنف الهيكلي، مثلاً بالحروب، فالأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي، فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم.⁸⁹

وبهذا المعنى، فإن الأمن الإنساني يعيد التفكير لفهم العلاقة بين الأمن والإنسان لا الدولة، ويضع مقاربة منهاجية جديدة تتجاوز المنطق "الويستفالي" الذي ينظم هيكل ووظائف النظام الدولي، فالامن الإنساني يطرح قانون للعلاقات الدولية يأخذ لا ينظم العلاقات بين الدول واحترام سيادة الدولة، ولكن يدافع عن التضامن بين الأفراد داخل هذه الدول.⁹⁰ وهذا ما قاد إلى تحولات جذرية في صياغة السياسات العالمية، لأنها تقتضي اعطاء الاسقافية لحاجات أمن الأفراد قبل الدفاع عن مصالح الدولة، وابرز هذه التحولات ظهور مفهوم "التدخل الإنساني"، اذ تلفت عقيدة الأمن الإنساني الانتباه إلى انه يستلزم تطبيق - في ظروف معينة- حق تدخل انساني في الشؤون الداخلية للدول



الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

والذي يمكن ان يأخذ شكل هجمات عسكرية، مما يقوض مبدأ احترام السيادة الذي يركز عليه الأمن القومي.⁹¹

وهذا ما دفع الكاتب (بول هينيكر) لجُوز هذا الاختلاف في تعريفه للأمن الإنساني بأنه "يركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما انه يقوم على فكرة إن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، اذ يُعدّ أمن وبقاء الأفراد جزءاً مكملاً لتحقيق الأمن العالمي يضاف لذلك ان تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية".⁹²

فضلاً عما تقدم، فان كلا المفهومين يخضعان لمقاربات منهجية تختلف كل منهما عن الآخر، فالأمن القومي هو من اهتمامات المدرسة التقليدية والمتمثلة بالواقعية، والتي تعدّ الأمن القومي من مقوماتها المفاهيمية الأساسية في بناءها النظري، في حين نجد الأمن الإنساني من اهتمامات المدرسة النقدية للأمن والتي ترفض وتشكك بالرؤية القديمة ذات الأبعاد العسكرية أو الدولية، لتركز بدلاً من ذلك على تحويل الإنسان وبناء أمنه بشكل حقيقي، إذ تصبح الأولوية بإعطاء الإنسان الأمن قبل النظام.⁹³

وعلى أساس ما تقدم، يمكن إجمال ابرز أوجه الاختلاف بين المفهومين:⁹⁴

1. وحدة التحليل: يركز مفهوم الأمن القومي على الدولة كوحدة التحليل الأساسية، في حين يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل.

2. طبيعة مصادر التهديد: وفقاً لمفهوم الأمن القومي، فإن اغلب مصادر تهديد أمن الدولة هي مصادر نابعة من خارج حدود الدولة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية ... الخ، أما مصادر تهديد الأمن الإنساني فيمكن تقسيمها إلى نوعين من مصادر التهديد، النوع الأول يتمثل في مصادر تهديد تنتبع من داخل الدولة ذاتها ويمكن للدولة في بعض الأحيان مواجهتها أو على الأقل التقليل من آثارها، ومنها النزاعات الداخلية بين أبناء الجماعات الإثنية المختلفة، وظروف الفقر والحرمان الاقتصادي. وفي بعض الأحيان تكون الدولة ذاتها مسؤولة عن

تهديد أمن مواطنها، ومن ذلك قيام بعض الدول بإتباع سياسات تمييزية ضد بعض فئات في المجتمع لأسباب دينية أو عرقية أو سياسية. أما النوع الثاني فهي تلك التي تبع من داخل الدولة ذاتها، ولا تملك الدولة القدرة على مواجهتها بمفردها، ومنها التلوث البيئي، وانتشار الأسلحة، والألغام الأرضية، ومشكلة اللاجئين والنازحين، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وهذا يجعل من قضايا الأمن الإنساني قضايا عالمية أكثر منها قضايا داخلية. أي إن مصادر تهديد الأمن الإنساني عسكرية وغير عسكرية.

3. الهدف من إتباع السياسة الأمنية: على مستوى الأمن القومي، فإن الهدف النهائي هو حماية أمن وكيان الدولة واستقلالها وسيادتها في مواجهة مصادر التهديد الخارجية، فيما لا يقتصر الأمر على الحماية فيما يتعلق في مفهوم الأمن الإنساني، بل ينصرف بجانب الحماية إلى التمكين، فالهدف من الأمن الإنساني هو تمكين الأفراد من خلال التعليم بالأساس بما يجعلهم قادرين على مواجهة التحديات المستقبلية.

4. الجهة المسؤولة عن تحقيق الأمن: تعد الدولة مؤسستها الأمنية هي المسؤولة عن تحقيق الأمن القومي، لكن فيما يتعلق بقضايا الأمن الإنساني، فالدولة وفي ظل التحولات العالمية لم تعد قادرة بمفردها على حماية الأفراد، بل لا بد من حدوث تعاون مع الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

الخاتمة:

شكل الأمن حاجة أساسية وضرورية للأفراد والدول، إذ يؤثر الإحساس بفقدان الأمن أو نقصه على كيان الدولة والمجتمعات والأفراد على السواء. فجاء الأمن القومي لتلبية متطلبات الدولة في الحفاظ على كيافتها واستقلالها وسيادتها، فهو يعمل على تحقيق أهداف الدولة، وتأمين وجودها، وسلامة أركانها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً، مع الأخذ

بالحسبان المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على تلك الأهداف والمصالح والتطلعات. وبذلك فهو يعمل على حماية كيان الدولة من جهة، وتحقيق أهدافها ومصالحها من جهة أخرى.

غير إن هذا المفهوم رغم سعته وشموليته لم يستطع أن يستوعب جميع المتغيرات، وإن يحقق جميع الأهداف الأمنية، لذلك تعالت الأصوات المتزايدة بان التهديدات الأمنية اليوم وفي ظل التغيرات الدولية لم تعد تقصر على مجرد الفهم لتهديدات الأمن التقليدية، بل تعدّها لتشمل الفقر، وانعدام العدالة الاقتصادية، والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان، واستبداد السلطة وطغيانها، وتلوث البيئة، والكوارث الطبيعية، مما ولد مفهوم جديد يستجيب لتلك المتطلبات ويعبر عنها، فكان مفهوم الأمن الإنساني، والذي عُدّ مدخلًا جديدا للأمن يتمركز حول الأفراد ويزيل التهديدات غير التقليدية للأمن، ليشكل نقطة التحول في الدراسات الأمنية. ليكون هدفه الحماية الذاتية وال موضوعية للإنسان، وتقينهم للتخلص من العوز والفقر والتهميش، من خلال خلق وإيجاد النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي تمكن الإنسان من التخلص من الخوف وبناء قدراته وتحقيق أهدافه وتطلعاته.

وعلى الرغم من أن لكل مفهوم مجاله و اختصاصه وأهدافه، غير إن هناك أوجه للتشابه فيما بينهما، ومن ابرز تلك الممتلكيات، هو إن المفهومين يسعian للتحرر من الخوف وتحقيق الاطمئنان سواء للدولة أو الفرد، كما إن كلا المفهومين يكمل أحدهما الآخر، فالأمن القومي يشكل مدخلا ضروريا لتحقيق الأمن الإنساني، والذي يشكل الأخير بدورة مخرجا أساسيا لتحقيق الاستقرار للدولة.

وعلى الرغم من هذا التشابه في بعض الأوجه، إلا أن هذا لا يمنع من وجود العديد من نقاط الاختلاف والافتراق فيما بينهما، فوحدة التحليل الأساسية للأمن القومي هي الدولة، في حين نجد إن وحدة التحليل الأساسية لدى الأمن الإنساني هي الفرد. فضلا عن إن الاتجاه في كلا الأمرين مختلفان، فالاتجاه في تحقيق الأمن يكون من الأعلى إلى الأسفل في الأمن القومي، في حين يكون ذلك الاتجاه في الأمن الإنساني من الأسفل إلى الأعلى في تحقيق متطلبات الأمن. زيادة على ذلك فإن مصادر التهديد في

كلا المفهومين يختلفان أيضاً، فمصادر تحديد أمن الدولة تأتي غالباً من خارج حدود الدولة، أما مصادر التهديد في الأمن الإنساني فإنها تتبّع من داخل الدولة نفسها. فضلاً على أن قضايا الأمن الإنساني هي قضايا واهتمامات عالمية، في حين نجد إن تلك القضايا والاهتمامات في الأمن القومي هي محلية تشغل بها الدولة لوحدها وبمفردها. كما إن أهداف كل منها يختلف عن الآخر، فالآهداف في الأمن القومي تتعلق بحماية كيان الدولة واستقلالها وسيادتها، أما أهداف الأمن الإنساني، فإنها لا تقتصر على حماية الأفراد بل تتعدّاه إلى تمكينهم بما يجعلهم قادرين على مواجهة التحديات المستقبلية.

لذلك، نرى بأن الدولة لم تعد قادرة ومفردها على تحقيق أمن مواطنيها، بل لم تعد الكافل لتحقيق ذلك الأمن، إذ أصبحت وفي كثير من الأحيان هي مصدر الخطر في انتهاء حقوق الأفراد وحرياً لهم، وهذا ما عجل في النهاية من ولادة مفهوم الأمن الإنساني للوقوف بوجه تلك الأخطار.

ومن خلال ذلك، فإن هذين المفهومين يختلفان في القضايا والأهداف والتوجهات والاتجاهات بل وحتى في وسائل تحقيق كل منها للأمن، مما يجعل من الأمن مفهوم معقد ومركب لا يخضع إلى مفهوم واحد، أو دلالة وسلوك واحد، بل يخضع إلى استراتيجيات متعددة تبعاً لأهداف كل مفهوم في تحقيق أهدافه ومتطلباته.

¹ محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987 ص 26-27

² فتح الله عمر مصطفى: الأمن القومي واستراتيجية الدفاع، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2011 ص 12

³ سورة قريش الآية (4)

⁴ سورة التين الآية (3)

⁵ مجدى الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج 4، دار الجليل، بيروت، بلا، ص 200

⁶ New Webster's Dictionary and The saurus of the English Language, Lexicon Publications, Inc, 1996, p.903

⁷ Oxford Advanced Learner's Dictionary, Sally Wehmeier (Ed), Oxford: Oxford University press, 2004, p.1155

⁸ Chambers English Dictionary, UK, W&R Chambers Ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331

⁹ نقل عن، عمر احمد قدور: شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994 ص 163

¹⁰ مازن إسماعيل رمضان: الأمن القومي في عالم متغير، آفاق عربية، ع (3) 1985 ص 44

¹¹ كامل جاسم المراياني: مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر المسؤولوجي، في كتاب الأمن الاجتماعي، سلسلة المائدنة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ع (7)، 1997 ص 7

¹² سعد ياسين الناصري: محددات مفهوم الأمن القومي العربي ، دراسات دولية، بيت الحكمة، بغداد، ع (5) 2000-2001 ص 51



¹³ كامل جاسم المرادي: مصدر سابق ذكره ص 9

¹⁴ علي عبد العزيز الياسري: الأمن القومي العراقي، الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، بلا، بغداد، 2010 ص 50

¹⁵ عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد: الأمن والأمن القومي، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2006 ص 17

¹⁶ منذر سليمان: نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكباته، مجلة كعبان النشرة الالكترونية، السنة الثامنة، ع(1544)، 3 ايار 2008

¹⁷ محمد عوض الفرازة: حاضر العالم الاسلامي: الواقع والطموح. حاضر العالم العربي نموذجا، العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، تونس، 2003 ص 8، كذلك ينظر، محمد عوض الفرازة: القانون الدولي الانساني والامن الانساني في الاسلام، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول (القانون الدولي الانساني والامن الانساني)، بيروت، 2010 ص 7

¹⁸ حسام حمزة: الموارد الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الحضر - باتنة، الجزائر، 2011 ص 20

¹⁹ نقا عن، الأخضر عمر الدهيمي: القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 ص 26

²⁰ جون بيلس و ستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج لأبحاث، أبو ظبي، 2004 ص 421

²¹ Shah Tarzi: The Dilemma of Collective Security, A Theoretical Critique , International Relation, Vol.13, N.06 December 1997,p.46

²² نقا عن، مدوح شوقي كامل: الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985 ص 28

²³ نقا عن قسم سليم: دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية، الجملة العربية للعلوم السياسية، ع(39-40)، صيف-خريف 2013 ص 94-95، كذلك ينظر، علي عبد العزيز الياسري: الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، بلا، بغداد، 2010 ص 55

²⁴ روبرت مكمارا: جواهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970 ص 125

²⁵ نقا عن حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص 20

²⁶ نقا عن علي عبد العزيز الياسري: مصدر سابق ذكره ص 54

²⁷ نقا عن منذر سليمان: مصدر سابق ذكره ص 5

²⁸ نقا عن عبد السلام ابراهيم البغدادي: مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الحرية، بغداد، 1985 ص 29

²⁹ علي الدين هلال : الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، ع(35)، 1984 ص 12

³⁰ علي عباس مراد: مشكلات الأمن القومي..أنوذج تحليلاً مقترح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005 ص 35

³¹ عبد السلام ابراهيم البغدادي: مصدر سابق ذكره ص 26

³² عبد المنعم المشاط: الأمن القومي والأمن الإنساني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 ص 2

³³ انور ماجد عشقى: الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005 ص 29

³⁴ عبد الله مسعود و علي عباس مراد: الأمن والأمن القومي، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2006 ص 43-45

³⁵ المصدر نفسه

³⁶ مدوح شوقي كامل: مصدر سابق ذكره ص 32



³⁷ عزيز نوري: الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المضمارية بين ضفتين المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر باتنة، الجزائر، 2012 ص 51، كذلك ينظر، علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص 13

³⁸ عبد الله مسعود، علي عباس مراد: مصدر سابق ذكره

³⁹ المصدر نفسه ص 67

⁴⁰ علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص 14

⁴¹ عبد الله مسعود، علي عباس مراد: مصدر سابق ذكره

⁴² علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص 14

⁴³ عبد الله مسعود وعلي عباس مراد: مصدر سابق ذكره ص 71

⁴⁴ عزيز نوري: مصدر سابق ذكره ص 53

⁴⁵ عبد الله مسعود وعلي عباس مراد: مصدر سابق ذكره

⁴⁶ علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص 15

⁴⁷ سليمان عبد الله حربي: مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وأبعاده، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، الجملة العربية للعلوم السياسية، ع(19) ص 25، كذلك ينظر، محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش: مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2010 ص 71

⁴⁸ محمد أحمد علي العدوبي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المبادلة، جامعة أسيوط، مركز الإعلام الأمني، 2010 ص 4

⁴⁹ المصدر نفسه

⁵⁰ خديجة عرفة محمد أمين: الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009 ص 47-48

⁵¹ Sadako Ogata: State Security – Human Security, UN Public Lectures, The Frdtiof Nansen Memorial Lecture, UN House, Tokyo, 12 December 2001. www.unu.edu/hq/publiclectures/ogata

⁵² خديجة عرفة أمين: مصدر سابق ذكره ص 3، كذلك ينظر، محمد أحمد علي العدوبي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المبادلة، ص 3

⁵³ Wolfram Leacher: Actually Existing, The Political Economy Of The Saharan Threat, Security Dialogue, 2008 P.385

⁵⁴ على محمود حسين حماد: القانون الدول الانساني والأمن الإنساني في الإسلام، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول (القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني)، بيروت 2010 ص 8، كذلك ينظر حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص 41

⁵⁵ حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص 41

⁵⁶ تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994 ص 98

⁵⁷ فائزه الباشا: الأمن الاجتماعي والوعلة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2006 ص 30

⁵⁸ نقلًا عن خديجة عرفة محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص 37

⁵⁹ نقلًا عن المصدر نفسه ص 39

⁶⁰ نقلًا عن عدنان ياسين مصطفى: الأمن الإنساني أمن الدول أم أمن الناس، بغداد ص 17-16

⁶¹ بيرون هاغلين: القطاع العسكري في محيط متغير، في كتاب السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 ص 452

⁶² الأخضر عمر الدهيمي: مصدر سابق ذكره ص 27

⁶³ نقلًا عن خديجة عرفة محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص 39



-
- ⁶⁴ المصدر نفسه ص 44
- ⁶⁵ عبد المنعم المشاط: مصدر سابق ذكره ص 16
- ⁶⁶ خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص 37-38
- ⁶⁷ الدخيل عبد العزيز عبد الله: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج، عمان، 2006 ص 183
- ⁶⁸ Thirtieth Regular Session of The General Assembly Organization of American States, June 4, 2000 Windsor, Canada OAS/SER.P AG/doc. 3851/00 April 26,2000.
<http://www.summit-americas.org/z>
- ⁶⁹ الأخضر عمر الدهيمي: مصدر سابق ذكره ص 31
- ⁷⁰ جنة آمن الإنسان: أمن الإنسان الآن حماية الناس وتقديرهم، جنة آمن الإنسان، نيويورك، 2003 ص 11
- ⁷¹ محمد أحمد علي العدوبي: مصدر سابق ذكره ص 9
- ⁷² المصدر نفسه ص 9
- ⁷³ تقرير التنمية البشرية لعام 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004
- ⁷⁴ تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، مصدر سابق ذكره ص 27
- ⁷⁵ محمد أحمد علي العدوبي: مصدر سابق ذكره ص 12، ينظر كذلك، مايا مرسي: المرأة والأمن الإنساني، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، 2011، ص 19-20
- ⁷⁶ تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، مصدر سابق ذكره ص 27
- ⁷⁷ المصدر نفسه ص 28
- ⁷⁸ المصدر نفسه ص 29
- ⁷⁹ المصدر نفسه ص 30
- ⁸⁰ المصدر نفسه ص 31
- ⁸¹ محمد أحمد علي العدوبي: مصدر سابق ذكره ص 16
- ⁸² تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، مصدر سابق ذكره ص 32
- ⁸³ نص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجملة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع(158) ديسمبر 1988، ص 143
- ⁸⁴ MC.Abad Jr: The challenge of Balancing State Security with Human Security, Indonesian Quarterly XXVII.4 2000,P.403
- ⁸⁵ Lloyd Axworthy: Human Security, Security For People in a Changing World,
<http://www.summit-americas.org>
- ⁸⁶ خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص 75
- ⁸⁷ عبد المنعم المشاط: مصدر سابق ذكره ص 16
- ⁸⁸ جنة آمن الإنسان: مصدر سابق ذكره ص 5، ينظر كذلك، مايا مرسي: المرأة والأمن الإنساني، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، 2011، ص 46
- ⁸⁹ خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص 34
- ⁹⁰ طريف شاكر: البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة الحاج خضر-باتنه، الجزائر، 2010 ص 30
- ⁹¹ حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص 42
- ⁹² نفلا عن خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص 33
- ⁹³ طريف شاكر: مصدر سابق ذكره ص 25
- ⁹⁴ خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص 24، كذلك ينظر، طريف شاكر: مصدر سابق ذكره ص 33-34